المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الإستثمارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

حالة المنشآت الجزائرية

بن عزوز محمد

أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي

Benazou-med@hotmail.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أهم المعايير المستخدمة من قبل المستثمرين الصغار ورجال الأعمال في اختيار الفرص الإستثمارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على توسع وتنامي هذا القطاع بالقدر الكافي من جهة، ومحاول البحث عن معايير جديدة ومناسبة تمكن هذا القطاع من استخدام أفضل الفرص الإستثمارية من جهة أخرى.

إن التعثر الذي يواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نابع من أخطاء صغار المستثمرين ورجال الأعمال المتمثل في انعدام الدقة في اختيار الفرص الإستثمارية، أو عدم تطابق دراسات الجدوى الاقتصادية مع المشاريع المختارة، من حيث تقدير الكلفة أو مدة الإنجاز، أو طبيعة المشروع، أو بيئة الأعمال، وهي كلها عناصر يجب أخذها في الحسبان.

الجزائر واحدة من الدول التي تعثّر فيها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب أخطاء صغار المستثمرين ورجال الأعمال في التدقيق في اختيار الفرص الإستثمارية المناسبة، وهي الحصيلة التي أدّت إلى توقف العديد من المشاريع، كانت من نواتجها عدم قدرة هذه الأخيرة على تسديد ديونها اتجاه الخزينة العمومية.

ضمن هذا المسعى، تحاول ورقة بحثنا التعرف على المعايير المستخدمة من قبل المستثمرين الصغار في تحديد الفرص الإستثمارية المتاحة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكشف أسباب التعثر، مع محاولة تقديم إقتراحات نوعية تساهم في الوصول إلى أفضل الفرص الإستثمارية الواعدة.

الكلمات الدالة : المنشآت الصغيرة، المعايير الإستثمارية، الفرص الإستثمارية، الجدوى الاقتصادية،تمويل المشاريع.

المقدمة:

ترتكز جهود التنمية بشكل عام، والإقتصادية على وجه التحديد بدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية القرار الإستثماري الذي يتخذه المستثمر لحظة اختيار مشروعه، جرّاء عمليات المفاضلة بين المشاريع المختلفة، ومع التأكيد أنه في هذا الزمن من العولمة، وفي ظل بيئة أعمال متّسمة بالتّغير المستمر، فإن تحديد فكرة واضحة حول الإستثمار المستهدف أصبحت في غاية الصّعوبة والتعقيد، وهو الشيء الذي ساهم في رفع منسوب عدم التأكد واليقين لدى المستثمر الصغير أو لدى رجال الأعمال، وعليه فإن تعظيم قيمة المشروع بالنسبة للمستثمر لا يتوقف على العوائد المتوقعة منه فحسب، وإنّما إلى مستوى المخاطر المحتملة التي تؤدي إلى التعثّر، بالإضافة إلى المنافسة العالية التي تفرضها بيئة الأعمال الشّديدة التحسّس.

يجب الإشارة هنا، أن هناك فريقا من المستثمرين الصغار أو رجال أعمال في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقتنا المغاربية (ومنها الجزائر)، يجهلون تماما أهمية الجدوى في العملية الإستثمارية، وأن عدد كبير منهم يفتقر إلى الدقّة في قراءة المتغيرات الاقتصادية المتصلة بها، مع العلم أن اختيار أفضل الفرص الإستثمارية يتوقف على دقة هذه الآخيرة في المفاضلة بين المشاريع المختلفة.

أولا: الجانب المنهجي للدراسة:

1- الإشكالية:

يشكل نظام المعايير المطبق في قطاع بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الهدف الأساسي في إختيار توليفات جديدة من الفرص الإستثمارية، تمكن المستثمرين ورجال الأعمال من تحسين نوعية القرار الإستثماري الذي يتطلب قراءة جيدة ودقيقة للمتغيرات الاقتصادية وبيئة الأعمال. إن حاجة الدول (ومنها الجزائر) لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو فرصة لخلق شروط النمو الاقتصادي من جهة، وتوليد فرص العمل من جهة ثانية، وهو ما تؤكده المؤشرات الرقمية في هذا القطاع، إلاّ أن التعثر الذي يصاب هذا الأخير، ترجمته النظرة الضيقة لدى المستثمرين الصغار، وافتقارهم لأبسط دراسات الجدوى، والمعايير الجديدة التي تنسج هذا القطاع، وهي الإشكالية التي تحاول ورقة بحثنا رسم معالمها من خلال السؤال التالي:

ما هي المعايير التي تمكن المستثمر الصغير من اختيار الفرص الإستثمارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟

وللإجابة على هذا السؤال، يمكننا الإستعانة ببعض الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك إطار مفاهيمي لنظام المعايير في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي المعايير المتاحة لإختيار الفرص في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل تمكن هذه المعايير صغار المستثمرين اختيار الفرص الإستثمارية ؟
- ما هو واقع المنشآت الصغير والمتوسطة في ظل التعثر المستمر في الجزائر؟
- هل يمكن إرساء نظام معاييري يمكّن المؤسسات الجزائرية من النهوض بالقطاع ؟

2- فرضيات الدراسة:

- تتوقف كفاءة جهود التنمية وفاعليتها على المعايير المواكبة للتغيرات الاقتصادية،
- دراسات الجدوى أداة لتمكين صغار المستثمرين معرفة صلاحية المشروع،
- إختيار الفرص الإستثمارية مرهون بقراءة جيّد لمناخ بيئة الأعمال،
- القرار الإستثماري لا يتوقف على العائد والتكلفة فحسب، وإنما على المخاطر المحيطة بالمشروع.
- غياب شبه كلي للمعايير ودراسات الجدوى لقطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

- البحث في المعايير المناسبة والمستخدمة في اختيار الفرص الإستثمارية،
- التعرف على طبيعة المعايير التي يعمل بها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الجزائر،
- التعرف على أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة التقليل منها،
- محاولة تقديم اقتراحات جديدة من أجل الوصول إلى أفضل الفرص الإستثمارية الواعدة،

4- أهمية الدراسة:

- ضعف الدراسات المرتبطة بالجدوى والحسابات الاقتصادية في قطاع المنشآت الصغيرة في الجزائر،
- إن المعاينة الميدانية لواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بينت أن العدد الكبير من المستثمرين الخواص ورجال الأعمال يملكون قناعة زائفة، بأن المشروع المختار ناجح ولا يحتاج إلى دراسة، وأن كل شروط النجاح قائمة.
- لجوء أصحاب المشاريع إلى بعض مكاتب للدراسات من أجل تغطية تكاليف المشروع، بأرخص الأثمان، حيث تتسم الدراسة بالعمومية وتفتقر لأبسط المعطيات المرتبطة ببيئة ومناخ الأعمال، مما يجعلها عرضة للتعثر.

5- منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل معرفة التطورات الحاصلة في عالم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاسيما العناصر المرتبطة بالقرار الإستثماري والفرص المتاحة لإختيار المشاريع.

6- الدراسات السابقة:

- **بن حسان حكيم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر -3-،تخصص إدارة أعمال بعنوان " دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية" 2006/2005، حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بجدية دراسات الجدوى، وتوفير قوانين وتشريعات محفزة للإستثمار، ومرونة مصادر التمويل، وتوفير المناخ الملاءم للمستثمر، وكذا الضمانات وعدم احتكار السوق،
- **مصطفى طويطي ومصطفى بلمقدم**، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية من العدد2014/05، بعنوان " سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها "، حيث خلصت الدراسة إلى أن كل مشروع عمر محدد له، وعليه إما أن يتجدد أو يتبدد، طبعا وفي غياب التجديد يتعرض المشروع إلى التعثر ومن ثم الفشل، حيث حاولت الدراسة البحث في أسباب الفشل وإمكانية معالة عناصره خلال دورة حياة المشروع،
- **تمجغدين نورالدين**، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 2009/04،جامعة ورقلة، بعنوان " دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية "، حيث تناول الباحث مساهمة الجدوى في ترشيد القرارت الإستثمارية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود صلة قوية بين تقييم جدوى المشروعات ومعدلات التنمية الاقتصادية، وأن تحقيق هذه الأخيرة مرهون بالكفاءة في استخدام القدر الكافي من الموارد المتاحة.
- **أما مقال بحثنا** يتناول بشيء من التبسيط والتحليل المعايير الجديدة المستخدمة في إختيار الفرص الإستثمارية من قبل المستثمرين الصغار ورجال الأعمال في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإبراز دور الجدوى الاقتصادية في رفع منسوب الكفاءة والتقليل من المخاطر وتعظيم عنصر التأكد واليقين لدى المستثمرين الصغار.

ثانيا : الإطار المفاهيمي للدراسة:

1- المنشآت الصغيرة والمتوسطة المفهوم والخصائص:

أ–المفهوم: مصطلح المشروعات الصغيرة تناولته عدّة دراسات، إلاّ أنها أختلفت في تحديد مفهوما له، نظرا لإختلاف المعايير والمؤشرات التي تحكمه، إذ يعرّف **"البنك الدولي مثلا"** المشروعات الصغيرة والمتوسطة،" بتلك التي يعمل فيها 50 عاملا، ويبلغ إجمالي أصولها ومبيعاتها حدا لا يتجاوز 3 ملايير دولار، أما المشروعات المتناهية الصغر، فهي تلك التي يعمل فيها عددا من العمال لا يتجاوز الـــ 10 عمال، وتبلغ مبيعاتها الإجمالية السنوية حدا لا يتجاوز الـــ 100 ألف دولار، بينما يعرف المنشآت **المتوسطة** بتلك التي يعمل فيها عددا لا يتجاوز الـــ 300 عامل، وإجمالي أصول ومبيعاتها حدا لا يتجاوز الـــ 10 مليون دولار[1]. في حين يعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، المنشآت الصغيرة، بأنها تلك التي يعمل بها بين 20 و100 عامل، والمتوسطة فهي التي يعمل بها بين 101 و500 عامل[2]، أما في الجزائر فإن المشرّع الجزائري أخذ بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام ثلاثة معايير ألا وهي، العمالة، ورقم الأعمال، والحصيلة السنوية للميزانية، حيث جاء في المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرّف هذه الأخيرة مهما كانت طبيعتها القانونية، "بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات وتشغل من 1 إلى 250 عامل، وألاّ يتجاوز رقم أعمالها السنوي الـــ 2 مليار دج، وأن لا تتجاوز حصيلتها السنوية الـــ 500 مليون دج" تعدّ من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

وعليه أجتمعت الآراء في القرن الواحد والعشرين على أهميتها المتعاظمة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، حيث تشير البيانات[4] إلى أنها تمثل 90 % من إجمالي الشركات في معظم إقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين 50 إلى 60 % من إجمالي فرص العمل، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46 % من الناتج المحلي العالمي، حيث تشكل نسبتها في أوروبا الـــ 65 % من إجمالي الناتج، وفي الولايات المتحدة الأمريكية الـــ 45 %، أما في اليابان فإن 81 % من مجموع الوظائف تشكلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب–الخصائص: تتميّز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص، يمكن حصر أهمها فيما يلي[5]:

---

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 104، سنة، 2009، أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة.

[2]- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، لعام 2005.

[3]- أنظر : المادة 04، من الفصل الأول، من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، يتضمن القانون التوجيهي لترقية م.ص.م.

[4] - حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص 08.

[5] - هواري معراج، الدكتور أحمد امجدال – ادراك واتجاهان مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – العدد الثالث.

- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة،
- إمكانياتها العالية في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث يؤدي إمعانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج،
- ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم،و في اليابان يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات،
- ارتفاع مستوى المهارة للعمالة نظرا للتخصص الدقيق الذي تتميز به هذه الأخيرة.

2- المعايير المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- معنى المعيار أوالمعايير:

كلمة المعيار (critère) في اللغة هي صيغة تأتي لعدة معاني، تستعمل في عدّة مجالات كمرجع للحكم على توفر عناصر ما في الشيء المستهدف، كأن نقول مثلا أن الإستفادة من حقوق معينة يجب أن تتوفر في شخص ما معايير ينص عليها القانون[6]، المعايير وفق هذا التصويب هي نماذج يتم الاتفاق عليها ويحتدى بها لقياس mesure درجة اكتمال أو كفاءة شيء ما في مجال معين ومحدد، ولكن من جهة أخرى يرى آخرون[7] أننا نحتاج في صياغة المعايير إلى التمييز بين المعيار والمؤشر الدال، لأن المعيار له خصائص عامة ومجردة، ولا يمكن أن يتناول إلاّ من خلال عدد من المؤشرات، ذلك أن المؤشر هو معطى (كمي أو كيفي) قابل للملاحظة والقياس على بلوغه الهدف.

آخرون لا يفصلون بين المعيار والمؤشر (منهم، **د. نبيل طعمة 2012**)، حيث يرون أن المعيار" هو مؤشر كمي (indicateur quantitative) أو نموذج للأداء، يمنحنا فهم نسب ارتباط المحاور أو الوحدات أو بيئة عمل أو منتج ما[8]، فهو بهذا الشكل يشير إلى عدد يمثل متوسط مجموعة أعداد، تختلف استخداماتها من مجال إلى أخر، مثلا في مجال العلوم الاقتصادية والإجتماعية، يستخدم المعيار في رسم السياسات العامة، وفي تقدير متوسط الدخل، وفي تحديد نسبة النماء الاقتصادي، وفي مدى توازن الميزانية المالية[9].

---

[6]- أنظر معجم المعاني الجامع وفق للموقع www.almaany.com

[7]- عصام سليماني "المعايير والمؤشرات ودورها في عملية تقويم الكفايات " مدونة محيط المعرفة، أنظر الموقع " mo7itona.com "

[8]- نبيل طعمة، مجلة الباحثون العدد 66 كانون الأول سنة 2012. سوريا.

[9]- محمد الريج، مدخل المعايير في التعليم: من مستجدات تطوير المناهج وتجويد المدرسة"ورقة بحثية، المغرب.

موضوع المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الإستثمارية، يعدّ من المواضيع الجديدة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة- حسب علم الباحثين – التي تناولت مثل هذه المواضيع، وعليه تمثل هذه الدراسة انطلاقة ودافع قوي للجهات المعنية لإعادة النظر في الطرق التقليدية المستخدمة في تحديد الفرص الإستثمارية في قطاع المنشآت الصغير والمتوسطة في العديد من الدول (ومنها الجزائر)، إذ تشير أغلب الدراسات التي تناولت الفرص الإستثمارية وأسباب فشل برامج هذا النوع من المؤسسات، يعود بالدرجة الأولى إلى المستوى المتدني لدراسات الجدوى وصعوبة المفاضلة بين المشاريع، وعمليات التمويل،....إخ، بيد أن التعثر الذي تواجهه هذه المشاريع يفتقر في الواقع إلى الدقة في قراءة المتغيرات الاقتصادية المتصلة بالبيئة[10] الملائمة لإقامة المشروع من جهة، وإلى المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الإستثمارية المتاحة من جهة أخرى.

ب- المعايير المستخدمة في تحديد الفرص الإستثمارية في قطاع المنشآت، ص، م:

تشير الدراسات[11] والبحوث التي تناولت الموضوع إلى وجود عدد من المعايير غالبا ما يتم الإستعانة بها من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول (ومنها الجزائر) لتحديد الفرص الإستثمارية التي ينظر إليها على أنها فرص رائدة ينتج عنها مشروعات إستثمارية ناجحة، ومن هذه المعايير نجد [12]:

1- مقترحات الجهات الحكومية وغير الحكومية:

إن المتتبع للمنشورات والمطويات الإرشادية التي تصدرها الجهات الحكومية وغير الحكومية (ومنها الجزائر)، يلاحظ أن هناك توجيها من قبل هذه الجهات للمستثمرين الصغار ورجال الأعمال بالشروع في تنفيذ بعض المقترحات الإستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية، بعض هذه المقترحات يتم إصدارها من قبل جمعيات ذات العلاقة بالقطاع ومؤسسات وبنوك وهيئات محلية، مثل الدليل الذي تصدره وزارة التجارة والغرفة التجارية ووزارة الصناعة ومختلف القطاعات ذات الصلة، والخاصة بالفرص الإستثمارية، أو قوائم السلع المستوردة والصناعات المرتبطة بها، وكذلك المنشورات الإعلامية

[10]- يقصد بها مناخ الأعمال من حيث، عمليات الإندماج التي تمارسها المؤسسات للإستفادة من الوفورات الداخلية، أذواق المستهلكين، طبيعة ونوعية سوق السلع الواجب الإستثمار فيها من خلال تحليل قوائم الإستيراد، بالإضافة إلى الفرص التي تمنحها البنوك في ظل التنافسية،...إلخ.

[11]- أنظر الموقع : تم تصفح الموقع يوم 01/08/ 2017. على الساعة 22سا و25د iefpedia.com

[12]- عبد المحسن بن حسين العرفج وآخرون، مقال بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعادة ابتكار المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الإستثمارية" صادر في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 120، يناير 2006، جامعة الكويت

التي تصدر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في كل دورة، والتي تتضمن توجيهات ومقترحات وفرص يمكن استغلالها من قبل المستثمرين.

2- وجود سوق متاحة :

يمثل تحليل **قوائم الإستيراد** من أهم المصادر التي تمكننا التعرف على الفرص الإستثمارية التي يجب استغلالها من قبل المستثمرين، بحسب رأي العديد من المتخصصين والباحثين في مجال دراسات الجدوى، ذلك أن وجود استيراد متزايد لسلعة ما أو خدمة معينة يمثل حافزا لإقامة صناعة محلية تلبي الطلب المحلي وتصدّر في المستقبل للأسواق الخارجية.

الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، وهو ما يبينه ميزانها التجاري، إذ يلاحظ أن قوائم الاستيراد تتضمن مجموعة كبيرة من السلع التي نادرا ما تكون متوافرة في السوق المحلي، حيث تقوم وزارة التجارة بإعداد تقارير سنوية لجميع السلع والخدمات التي يتم استيرادها مصنفة إلى مجموعات نوعية متضمنة الكميات المستوردة وأسعارها في بعض الأحيان، حيث يقوم المستورد الصغير بالرجوع إلى هذه الإحصائيات ومحاولة الإستفادة منها في تحديد السلع التي تتميز بارتفاع الطلب عليها، ومن ثم إعتبارها فرصة استثمارية واعدة يتم الشروع في تنفيذها، كما أن علاج بعض اختلالات السوق عن طريق مجموعة من تدابير المساندة المؤسّسية وحوافز الدعم يعد فرصة للمستثمر، للتغلب على أوجه القصور، واختيار أفضل الفرص الإستثمارية[13].

3- وجود علاقة التشابك بين المنشآت القائمة :

في إطار عمليات التكامل الأفقي والرأسي بين المشاريع الإستثمارية، تلجأ بعض الدول (ومنها الجزائر) إلى فتح المجال أمام شركات صغيرة للقيام بعمليات المناولة، كإنتاج سلعا أو خدمات يمكن استخدامها كمدخلات لمشروعات إستثمارية كبيرة، هذا التكامل بين مدخلات المنشآت القائمة ومخرجاتها، غالبا ما أدّى إلى تمكين المستثمر الصغير من الحصول على فرص إستثمارية جديدة تؤهله الدخول في مشاريع أوسع مستقبلا.

4- توافر عناصر إنتاج أولية :

يراهن العديد من المستثمرين في تحديد الفرص الإستثمارية التي يعتمدونها، على توافر عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج، كمواد خام أو رأسمال، حيث يرى العديد منهم أن هذا المصدر يعدّ رافدا جيّدا

[13]- سميحة فوزي، العولمة والقدرة التنافسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنتدى المتوسطي الثالث للتنمية، البنك الدولي، ص 165، سنة 2004.

للعديد من المشاريع الإستثمارية الجديدة، خصوصا تلك التي تقوم بتصدير الخامات في صورتها الأولية، مثل المنتجات الزراعية أو الشحوم وغيرها من المواد، وهو التوجه الذي يتخذه بعض المستثمرين (في بعض البلدان المغاربية) نحو إرساء منشآت ذات **الكثافة الرأسمالية**، والسبب قد يعود إلى وجود مصادر طاقة رخيصة.

5- **دراسات الجدوى** : هي إحدى التقنيات العلمية المستعملة في تحديد الفرص المتاحة والبديلة للمشروع، حيث من خلالها يمكن لأصحاب المشروعات المفاضلة بين المشاريع واتخاذ القرارات المناسبة، وذلك بناءا على عدد من المعايير، منها ما يتم اختياره على أساس نسبة مساهمة المشروع في الناتج المحلي الإجمالي، أو على أساس أدنى كثافة رأسمالية، أو على أساس عامل الربحية، وذلك من خلال الفرق بين إجمالي التكاليف وإجمالي الإيرادات، هذه المعيارية ورغم أهميتها في تحديد الفرص الإستثمارية، إلاّ أن نسبة كبيرة من رجال الأعمال وصغار المستثمرين في الجزائر يجهلون تفاصيلها وقراءة متغيراتها، وهو ما يفسّر ارتفاع نسبة المنشآت المشطوبة سنويا والمعبّر عنها بالفشل[14].

ثالثا : أسباب تعثر أو فشل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

عمليات التعثّر والنجاح صفة تميّز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد اختلف بشأن عناصرها العديد من الباحثين، منهم من يرى (منهم BEAVER) أن التعثّر يعني عجز المؤسسة على تغطية تكاليفها، وعدم قدرتها على تحصيل عوائدها بما يتناسب والمخاطر المتوقعة، وآخرون (منهم J.BRILMAN) يرون أن المنشأة الفاشلة تلك التي تترقب صعوبات، قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية وصعوبات في التموين والإنتاج، وفي هذه الحالة يمكن أن نميز نوعين من الفشل، منها :[15]

- فشل إقتصادي : وفي هذه الحالة تكون المنشأة غير قادرة على تحقيق عائد على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأسمال سالب، بمعنى أن القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لإصولها،
- فشل مالي : في هذه الحالة تكون المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها اتجاه الدائنين.

[14]- لمزيد من المعلومات أنظر: بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، رسالة ماجيستير، تخصص علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2006/2005. وأنظر أيضا : حسين بلعجوز وآخرون، تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية،ديوان المطبوعات الجامعية سنة 2013.

[15]- مصطفى طويطي وآخرون، ورقة بحثية بعنوان" سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها"، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2014/05.

ويمكن حصر أهم نقاط الفشل فيما يلي[16]:

- قلة الخبرة لدى المستثمرين الصغار،
- عدم وجود خطة واضحة لنشاط المشروع خلال السنوات الخمس الأولى،
- المنشآت الكبرى الإحتكارية التي تسيطر على السوق،
- التكاليف والرسوم الباهظة مثل رسوم العمل والعمال،
- البيئة التشريعية غير مشجعة على نجاح المشروع،
- التعقيدات التي تفرضها بعض الجهات الحكومية والمكلفة بمنح التراخيص التجارية،

رابعا: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– المعايير وفرص الإستثمار:

1- واقع المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تحتل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصة الأكبر من مجموع المنشآت والشركات الاقتصادية العاملة في العديد من اقتصاديات الدول، المتقدمة منها أو النامية، حيث تشير البيانات الإحصائية أن حصة قطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشكل نحو 99 % من النسيج المؤسساتي في الجزائر وتساهم بنحو 52 % من الإنتاج الوطني الكلي خارج صناعة النفط والغاز، وهي تشغل نحو 3.1 مليون شخص. هذا التوجه مؤشر واضح للدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المنشآت في التنمية الاقتصادية في الجزائر. أما من حيث الأنشطة التي تمارسها هذه المنشآت، فيمكن الإستدلال على ذلك من خلال المقارنة بين فترتي نشاط من أجل كشف تطور هذا القطاع، يعبر عنها الجدول أدناه. **جدول (01) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية حسب النشاط القانوني**

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة							
		2009	%	2012	%	2014	%	2016	%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	345902	55.34	420117	59.02	496989	58.33	575906	56.32
	أشخاص طبيعية	109496	17.52	130394	18.31	159960	18.77	211083	20.64
المؤسسات العمومية		**591**	0.09	**557**	0.07	**542**	0.06	**390**	0.04
النشطات الحرفية		169080	27.05	160764	22.60	194562	22.83	235242	23.00
المجموع		625069	100	711832	100	852053	100	1022621	100

المصدر: – نشرية المعلومات الإحصائية رقم 2009/16، ونشرية رقم 2013/22،(10)، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ونشرية المعلومات الإحصائية رقم 2012/21، رقم 2014/26، ورقم 2015/27، ورقم 29/ نهاية سبتمبر 2016، لوزارة الصناعة والمناجم.

[16]- www.emaratalyoum.com تم الإطلاع على الموقع في 2017/08/01، على الساعة 12 و09 د.

إن القراءة الأولية لتوزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تبين أن حصة القطاع الخاص بقيت مرتفعة في المدى المتوسط، وهو ما يوضحه الجدول أعلاه، إذ تستحود المنشآت الخاصة التي يقل عدد عمالها أقل من 100 عامل على نسبة 57.25 % في المتوسط بين الفترة 2009 و2016، وينطبق هذا التوجه على منشآت الأشخاص الطبيعيين التي تشغل عدد أقل من 10 عمال، حيث ارتفعت النسبة من 17.52 % سنة 2009 إلى 20.64 % سنة 2016.

وإذا أخذنا توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بالمقارنة مع مؤسسات القطاع العمومي، فإننا نجد أن هذه الآخيرة في تراجع مستمر، إذ تراجعت حصتها من 591 إلى 390 مؤسسة عمومية بين سنة 2009 وسنة 2016، وهو ما يمثل تعثر وفشل 201 مؤسسة عمومية خلال هذه الفترة، كما تم تسجيل تراجع في عدد الأجراء في قطاع المؤسسات العمومية، من 52786 أجير سنة 2009[17] إلى 46567 أجير سنة 2014 [18]، وقد تقلص هذا العدد إلى 29024 أجير في نهاية 2016، علما أن هذا التراجع ناتج عن عمل إقتصادي متمثل في تغير البنية الهيكلية والتنظيمية، وتعثر الخوصصة، حيث تشير حالات الفشل والتعثر التي عرفها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى توقف 8482 مؤسسة خاصة، 94.91% منها تمثل أشخاص معنوية، و3.81 % تمثل أشخاص طبيعية، وإلى توقف 9585 منشأة عن النشاط سنة 2014، منها 94.46% تمثل أشخاص معنوية، و4.32 % تمثل أشخاص طبيعية، وقد أرتفع العدد إلى 14471 منشأة صغير ومتوسطة خاصة سنة 2016، والجدول أدناه، يبين التراجع المستمر في إجمالي المؤسسات العمومية.

[17]- **نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2009، ص 07.**

[18] -Bulletin D'information Statistique n°26/2014, Ministère de l'industrie et des Mines.

الجدول (02) توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب طبيعة النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية							
	2009	%	2012	%	2014	%	2016	%
الصناعة	185	31.30	171	30.70	151	27.87	97	24.87
البناء والأشغال العمومية	219	37.05	40	7.18	50	9.22	28	7.18
الخدمات	63	10.65	151	27.11	150	27.67	81	20.77
الزراعة	113	19.12	184	33.03	182	33.58	181	46.41
المناجم والمحاجر	11	1.86	11	1.97	9	1.66	3	0.77
المجموع	591	100	557	100	542	100	390	100

المصدر:- نشرية المعلومات الإحصائية رقم 2009/16، ونشرية رقم 2013/22،(10)، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ونشرية المعلومات الإحصائية رقم 2012/21، رقم 2014/26، ورقم 2015/27، ورقم 29/ نهاية سبتمبر 2016، لوزارة الصناعة والمناجم.

النسبة التي تحوز عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى إجمالي عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد الجزائري، تؤكد الإعتقاد السائد لدى الكثير من المختصين ومتخذي القرار، بأن هذه المنشآت هي من أهم المجالات التي يمكن الإعتماد عليها لتنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد الكلي على النفط الذي تتعرض أسعاره لتقلبات شديدة، كما أن هذا النوع من المنشآت يمثل أفضل آلية لتوفير فرص العمل، حيث تشير البيانات المرتبطة بنوعية الأنشطة التي تمارسها هذه المنشآت، أن 52.54% من المنشآت تعمل في قطاع الخدمات والتجارة، يأتي بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية بـــنسبة 30.36%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15.55 %، في حين نجد 1.06% من إجمالي المنشآت تعمل في قطاع الفلاحة والصيد البحري، والباقي في قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة،والتي تمثل نسبة 0.49%. وهو ما يترجمه الجدول أدناه[19].

[19]- **ـ نشرية المعلومات الإحصائية رقم29 السداسي الثاني من سنة 2016، وزارة الصناعة والمناجم.**

الجدول (03) توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط القانوني

قطاع النشاط	2012		2014		2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	4277	1.02	5038	1.01	6130	1.06
البناء والأشغال العمومية	142222	33.85	159775	32.15	174848	30.36
الصناعة	67517	16.07	78108	15.72	89597	15.55
الخدمات	204049	48.57	251629	50.53	302564	52.54
المناجم	2052	0.49	2439	0.49	2767	0.49
المجموع	420117	100	496989	100	575906	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية **رقم 22** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أفريل 2013. ص 14. ونشرية المعلومات الإحصائية **رقم 2012/21**، ورقم **2014/26**، ورقم 2015/27، **ورقم 29**/ نهاية سبتمبر 2016، لوزارة الصناعة والمناجم.

2-المعايير المستهدفة حاليا من قبل المستثمرين في اختيار الفرص الإستثمارية في الجزائر:

يمكن قراءة المعايير المستهدفة من قبل المستثمرين الصغار ورجال الأعمال من أجل اختيار الفرص الإستثمارية في الجزائر عبر ثلاث مداخل، يمكن حصر أهمها : في **البرامج التنموية، الدعم الحكومي، وبيئة أداء الأعمال :**

أ- **برامج التنمية:**

تمثل خطط التنمية التي تقدمها الحكومة، كل خمس سنوات إحدى المصادر المهمة للتعرف على الفرص الإستثمارية التي يمكن الدخول والإستثمار فيها، إذ تمثل الفرص الإستثمارية التي تطرحها هذه البرامج دافعا قويّا للمضي قدما نحو البحث عن أفضل المشاريع التي تتضمن حوافز تمكن المستثمرين الصغار من اختيارها، وعليه تمثل المعايير التي تعتمدها هذه البرامج فرصة للتنافس بين المستثمرين لإقتناء إحدى المشاريع.

برامج التنمية التي تبنتها الجزائر بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برنامج دعم النمو، ثم برنامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة، تؤكد في معظمها على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إتاحة عدد أكبر من فرص العمل وتعزيز النمو، وعليه أقرّت هذه البرامج إجراءات تنظيمية، وأخرى إجرائية، وتحفيزية (منها ما يتعلق بمزايا ضريبية، وأخرى مالية)، ترمي في مجملها إلى فتح المجال أمام المستثمرين الصغار، وتمكينهم تمويل بعض الأنشطة الحكومية على المستوى المركزي أو المحلي، من خلال الحصول على نسبة تعادل 10 % من الإستثمار العمومي، وهي فرص إستثمارية تبنتها خطط التنمية، والتي راهنت على إنشاء 35000 مؤسسة

صغيرة ومتوسطة سنويا، وخلق أزيد من مليون ونصف فرصة عمل خلال خمس سنوات، وهي السياسة التي تبناها المخطط الخماسي 2014/2010، لكن النتائج المتوقعة كانت مخيبة للأمال، ترجمته حالات التعثر والفشل التي وصلت نسبتها إلى 65 % [20] في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ب- **الدعم الحكومي :**

يعتمد أصحاب المشاريع في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحديد الفرص الإستثمارية على الدعم الذي تقدمه الدولة، من خلال دعمها لهذه المشاريع بدءا من مرحلة الإنجاز، إلى الإستغلال،وقد يصل الدعم إلى بعض السلع والخدمات،التي يفرض على استيرادها رسوم منخفضة،ينظر إليها المستثمر على أنها فرص إستثمارية يجب إستغلالها.

الدعم الحكومي الذي يمنح فرص للمستثمرين اختيار المشاريع المناسبة لهم، تديره مجموعة من الأجهزة التابعة للحكومة، تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمنح مزايا عامة وأخرى استثنائية،خاصة بالمناطق التي يوجد بها المشروع،شملت إعفاءات ضريبية على الأنشطة،وأخرى جمركية،تصل مدة الإعفاء 10 سنوات،ومن بين أجهزة الدعم نذكر منها [21] :

- الوكالة الوطنية لتطوير ودعم الإستثمارات (**ANDI**)،مهمتها دعم المؤسسات،ص،م،
- الصندوق الوطني للإستثمار (**CNI**)،مهمته تمويل والمشاركة في راسمال المؤسسة، في حدود 49 % من رأسمال المؤسسة، ومنح قرض طويلة، ودعم تطهير المؤسسة،
- صندوق ضمان القروض (**FGAR**)، مهمته منح ضمان القروض للمؤسسات،ص،م، تصل الـــ 80 % من القرض البنكي،
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**)، مهمتها المتابعة والمرافقة للمؤسسة،
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مهمته تقديم تسهيلات للشباب ذوي الكفاءات.

هذه الفرص، وعلى الرغم من أنها موجهة خصيصا للمستثمرين الصغار، إلاّ أنه استفاد منها رجال الأعمال، دون مراعاة أهمية المؤسسات الصغيرة ودورها في برامج التنمية الاقتصادية، والدلائل تؤكدها السوق الجزائرية، من خلال الإحتكار الظاهر لبعض السلع والخدمات من قبل بعض رجال الأعمال، قد يفوت الفرصة على صغار المستثمرين.

---

[20]- أنظر نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين سنتي 2013/2009.

[21]- أنظر الموقع : www.dipmepi-biskra.com تم الإطلاع عليه 2017/08/14.على الساعة 23 و38دقيقة.

ت- **بيئة مناخ الأعمال في الجزائر**:يفترض أن السياسات الداعمة لخلق شروط النمو وتحسين أداء الحكومة، تدفع باتجاه تخفيف الإجراءات الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الجزائر، خصوصا الأنشطة التي تعمل في حقلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن بيانات العمل الميداني قد تفضي إلى نتائج عكسية، وهو ما أشارت إليه التقارير السنوية الخاصة بمناخ الأعمال[22]، حيث خلصت التقارير أن وضع الجزائر تحكمه عدة مؤشرات، تكون كاشفة لواقع الفرص الإستثمارية الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويأتي في مقدمتها مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي، ثم مؤشر ممارسة الأعمال، مؤشر إستحداث المؤسسات، مؤشر جاذبية الإستثمار، والجدول أدناه يبين ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر.

الجدول(04) يمثل ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2016/2015)

الدول	ممارسة أنشطة الأعمال		مؤشر استحداث المؤسسات	التراخيص	مؤشر جاذبية الإستثمار		دفع الضرائب	التصفية
	عالميا	عربيا			عالميا	عربيا		
الجزائر	156	14	142	122	73	12	169	49

المصدر: -تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة **2016**.جاذبية الإستثمار ص 16.

-التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة **2017**، المتضمن ممارسة أنشطة الأعمال.

المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه، تكشف التطورات الاقتصادية التي تتضمنها أنشطة ممارسة الأعمال في الجزائر، وحرسها على تنفيذ إصلاحات عميقة مطلوبة، من أجل منح أكبر قدر ممكن من الفرص للمستثمرين الصغار، خصوصا أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير البيانات الواردة في تقريري مناخ الإستثمار في الدول العربية، والبنك الدولي لسنتي 2017/2016، أن الجزائر احتلت المرتبة 156 عالميا من أصل 190 دولة، والمرتبة 14 عربيا بعد كل من تونس والمغرب في مؤشر أنشطة الأعمال، وتزامنا مع هذه التطورات، نفذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات بين سنتي 2016/2014، شملت عناصر أساسية منها، تخفيف العبء الضريبي على رقم أعمال الشركات، وتبسيط الحصول على رخصة البناء، وإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال لبدء نشاط تجاري، وكذا زيادة الشفافية في الرسوم على الكهرباء، هذه الإصلاحات وإن كانت مؤشر على نية الحكومة في تحسين فرص الإستثمار، إلاّ أن هناك إجراءات ما زالت تمثل قيودا بالنسبة للمستثمرين الصغار، منها على وجه التحديد مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر صمام أمان للإستقرار الاقتصادي، وبمأن هذه المؤشرات سلبية إذا ما قورنت بالمقدرات الاقتصادية الحقيقية للبلد، فإن الرهانات تبدوا صعبة ومحفوفة بالمخاطر شملت، تخفيضات الميزانية والذي وصل رصيدها – 12.6 % من PIB سنة 2017، نمو

[22]- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2016. والتقرير السنوي للبنك الدولي والخاص بممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2016 و2017.

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وصل الـــ 3.1 %، ميزان الحساب الجاري – 14.4 % من PIB سنة 2017[23]، التضخم وصل إلى 6.1 % جويلية 2017[24]، وزيادة الضرائب، وارتفاع مستويات البطالة إلى حدود فاق الـــ 10%، وعدم كفاءة وترشيد آليات الدعم والإعانات، أما آثار هذه المؤشرات على مناخ بيئة الأعمال تؤكده البيانات التالية، حيث أنه من أجل إنشاء مشروع يتطلب 12 إجراء و20 يوما في المتوسط،ومن أجل الحصول على رخصة بناء،يتطلب17 إجراء و130 يوم في المتوسط، وربط الكهرباء 05 إجراءات و180 يوم في المتوسط، أما عدد الضرائب الإلزامية المدفوعة فتبلغ 27 ضريبة ورسم.

أما بالنسبة لمؤشر جاذبية الإستثمار، فإن محاولات تحسينه مرهونة بجهد الحكومة، وبنجاح الفرص الإستثمارية المحلية، علما أن رفع القيود على بعض الإجراءات، سمح للجزائر إحتلال المرتبة 04 بعد كل من الإمارات ومصر والسعودية في استقطاب الإستثمارات الأجنبية البالغة 27.7 مليار دولار لسنة 2014، حيث كان نصيب الجزائر منها 2.7 مليار دولار، والجدول أدناه يبين ذلك.

الجدول(05) الإستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو الجزائر بين 2005 – 2014، الوحدة مليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزار	1.175	2.142	1.397	371	2.031	2.801	2.610	8.81	5.00	2.664

المصدر : تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2014.

الملاحظ أن الاقتصاد الجزائري مطالب بإجراءات عميقة من أجل تعظيم عوائده من الإستثمارات، محلية كانت أو أجنبية، مع العلم أن تعظيم هذه العوائد مقرونة بقياس مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والأجور والإيرادات الضريبية، وتكوين رأسمال الثابت والبحث والتطوير، كما أنه على الحكومة وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية وعلى استدامتها مقابل فرض قيود وإجراءات لتعديل مسار المشروعات ذات الأثر السلبي، مع ربط كل ذلك بخطط التنمية لضمان فعالية تلك المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية.

الخلاصة:

المؤكد أن أصحاب المشاريع في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حاولوا استعمال بعض المعايير لإستهداف الفرص الإستثمارية المقترحة من قبل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، دون

[23] - البنك الدولي –الجزائر – الأفاق الاقتصادية 2016.
[24]- النشرية الإحصائية لـ جويلية 2017، الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

دراسة أو تقويم، اعتقادا منهم أنها مضمونة النجاح، وأن مزاياها تمنح فرص يمكن الإعتماد عليها في تحديد ربحية المشروع وبقاءه في السوق، فقد اعتمد البعض في منافسته على رخص المواد الخام أو على الرسوم الجمركية المقرّة على المنتجات المستوردة، والبعض الأخر على الإعانات المقدمة من قبل الحكومة، إلاّ أن النتائج المحصل عليها (رغم تنفيذ الحكومة لمجموعة من الإصلاحات تمس مباشرة المستثمرين) تبدوا غير مشجعة، تترجمها أعداد المشاريع الفاشلة والمشطوبة سنويا، علما أن المشكل ليس في عدد المشاريع التي تنشأ سنويا فحسب، وإنما في السياسات الاقتصادية المنفذة والتي تفتقر لأفضل المعايير المعمول بها في هذا القطاع، والقيود التي تفرضها بيئة الأعمال في الجزائر.

المراجع :

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 104، سنة، 2009، أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة.

[2]– تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، لعام 2005.

[3] – أنظر:المادة 04،من الفصل الأول،من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12،والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية م.ص.م.

[4] – حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص 08.

[5]– هواري معراج، الدكتور أحمد امجدال – ادراك واتجاهان مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر امجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – العدد الثالث.

[6]– أنظر معجم المعاني الجامع وفقا للموقع www.almaany.com

[7]– عصام سليماني "المعايير والمؤشرات ودورها في عملية تقويم الكفايات "مدونة محيط المعرفة،أنظر الموقع" mo7itona.com "

[8]– نبيل طعمة، مجلة الباحثون العدد 66 كانون الأول سنة 2012. سوريا.

[9]– محمد الريج، مدخل المعايير في التعليم: من مستجدات تطوير المناهج وتجويد المدرسة"ورقة بحثية، المغرب.

10– يقصد بها مناخ الأعمال من حيث، عمليات الإندماج التي تمارسها المؤسسات للإستفادة من الوفورات الداخلية، أذواق المستهلكين، طبيعة ونوعية سوق السلع الواجب الإستثمار فيها من خلال تحليل قوائم الإستيراد، بالإضافة إلى الفرص التي تمنحها البنوك في ظل التنافسية،...إلخ.

11– أنظر الموقع : iefpedia.com le 01/08/2017

12- عبد المحسن بن حسين العرفج وآخرون، مقال بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعادة ابتكار المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الإستثمارية" صادر في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 120، يناير 2006، جامعة الكويت

13- مصطفى طويطي وآخرون، ورقة بحثية بعنوان" سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها"، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2014/05.

14- سميحة فوزي، العولمة والقدرة التنافسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنتدى المتوسطي الثالث للتنمية، البنك الدولي، ص 165، سنة 2004.

15 – لمزيد من المعلومات أنظر: بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، رسالة ماجيستير، تخصص علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2006/2005. وأنظر أيضا : حسين بلعجوز وآخرون، تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية،ديوان المطبوعات الجامعية سنة 2013.

16- www.emaratalyoum.com تم الإطلاع على الموقع في 2017/08/01، على الساعة 12 و09 د.

17– نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16إلى غاية 22، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بدءا من سنة 2009 إلى 2013، ص 07.، 14،12،10.

18-Bulletin d'information Statistique, n°**21**/2012, n°**26**/2014, n°**28** et**29**/2016,n°**30**/2017, Ministère de l'Industrie et des Mines

19– أنظر الموقع : www.dipmepi-biskra.com تم الإطلاع عليه 2017/08/14.على الساعة 23 و38دقيقة.

20–وزارة التجارة –المركز الوطني للسجل التجاري سنة2013، ص7.

21- تقرير مناخ الإستثمار للدول العربية لسنة 2016. وتقرير للبنك الدولي والخاص بممارسة أنشطة الأعمال 2016 و2017.

22- نشرية المعلومات الإحصائية، 2013/2009،المرجع السابق.

23- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2016.،

24- البنك الدولي –الجزائر- أفاق اقتصادية 2016،

25– النشرة الإحصائية لجويلية 2017، الديوان الوطني للإحصاء الجزائري.